الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/48/977
S/1994/897
28 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البند ٥٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة التاسعة والأربعون

رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة إليكم من السيد عثمان إرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها، الذي يتضمن رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة إليكم من السيد أتاي أ. رشيد، وزير الخارجية والدفاع للجمهورية التركية لقبرص الشمالية، بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في الدورة الثامنة والأربعين، في إطار البند ٥٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينال باتو
السفير
الممثل الدائم

290794 290794 94-30801

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة من السيد عثمان ارتوغ

أتشرف بأن أرفق طيه رسالة غنية عن البيان مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، موجهة الى سعادتكم من السيد أتاي أ. رشيد، وزير الخارجية والدفاع للجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر التذييل).

(توقيع) عثمان إرتوغ
ممثل
الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

تذييل

أتشرف بالإشارة الى "التقرير الدوري الثاني" بشأن الامتثال لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي قدمتـــه الإدارة القبرصيـــة اليونانية، بالنيابة عن "قبرص" من حيث الظاهر، في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣، وعمم بوصفه الوثيقة CCPR/C/32/Add.18. وإن المرفق المعنون "العوامل أو الصعوبات التي تمس التمتع بالحقوق المعترف بها في العهد" الملحق بالتقرير السالف الذكر، يتضمن عددا من المزاعم التي لا أساس لها من الصحة إطلاقا والتي تتناقض مع حقائق المشكلة القبرصية. ومن واجبي أن أرد على هذه المزاعم لوضع الأمور في نصابها.

وترمي الوثيقة المذكورة الى اتهام تركيا بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في قبرص وباتباع أساليب "التطهير الإثني" بغية طرد القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في قبرص الشمالية بالقوة. والمطلعين منا على أحداث الماضي القريب في قبرص يعرفون تماما أن القبارصة اليونانيين هم آخر من يوجه اتهاما الى أي شخص بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو "التطهير الإثني". ففي هجمات الإبادة العرقية التي شنت ضد القبارصة الأتراك خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤، لم يكتف القبارصة اليونانيين بطرد السكان من القبارصة الأتراك من بيوتهم وممتلكاتهم (حوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص) في ١٠٣ قرى، بل انهمكوا أيضا في أعمال القتل الجماعي الوحشي في العديد من القرى في جميع أنحاء قبرص. وخلال هذه الفترة، انتهكت حتى حقوق الإنسان الأساسية وحرياته للقبارصة الأتراك على أيدي الإدارة القبرصية اليونانية، التي فرضت قيودا قاسية على الجيوب القبرصية التركية، وقلصت جميع الجهود الهادفة الى إنعاش اقتصاد القبارصة الأتراك بشن حرب استنزاف ضدهم. وقد سجلت وحشية وضراوة هذه الهجمات، التي استمرت بصورة متقطعة حتى عام ١٩٧٤، في التقارير الدورية التي أصدرتها الأمم المتحدة وفي تقارير الصحافة الأجنبية كذلك.

وكان التدخل التركي الذي أعقب الانقلاب اليوناني - اليوناني القبرصي في عام ١٩٧٤ أمرا حتميا إزاء العدوان السافر ضد قبرص وما شكله من تهديد لأمن القبارصة الأتراك من جانب القوات اليونانية واليونانية القبرصية التي كانت متأهبة لاكتساح المناطق التركية القبرصية في غضون أيام وتنفيذ خططها للإبادة. ولقد أحبط الغزو اليوناني لقبرص بتدخل تركيا في الوقت المناسب، الذي تم وفقا لمعاهدة الضمانة لعام ١٩٦٠. وهكذا، فإن تدخل تركيا في قبرص وضع حدا لما كان يقترفه القبارصة اليونانيون من انتهاكات منتظمة لحقوق الانسان، وأنقذ القبارصة الأتراك من القضاء عليهم قضاء مبرما. لم يكن هذا "غزوا" بل عملية سلم، كانت الحكومة التركية مجبرة على تنفيذها بهدف حماية أرواح القبارصة الأتراك. ولذلك فإن ما يرغب القبارصة اليونانيون في وصفه بأنه "غزو"، ما هو إلا عملية سلم قانونية وشرعية تماما أنقذت الجزيرة من وقوعها تحت الاستعمار اليوناني، وحررت القبارصة الأتراك من الإرهاب والمعاملة اللاإنسانية من الجانب القبرصي اليوناني، التي استمرت على مدى ١١ سنة من عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٧٤.

ومن الجلي أن القيادة القبرصية اليونانية هي وحدها المسؤولة عن قتل المئات من القبارصة الأتراك العزل، وعن تدمير دولة الشراكة بين الجاليتين بقوة السلاح، وكذلك عن تقسيم قبرص.

أما فيما يتعلق بادعاء "الاحتلال التركي" الذي تكرر في الوثيقة المذكورة، فمن الواجب في هذا السياق توضيح أن وجود القوات التركية في شمال قبرص هو مطلب أمني حيوي للشعب القبرصي التركي، ولا سيما في غيبة تسوية سياسية. وبالنظر إلى التعزيزات الهائلة من الأسلحة في جنوب قبرص، وإلى تجربتنا مع القبارصة اليونانيين خلال فترة الاضطرابات الواقعة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤، لا يمكن أن يكون هناك تخفيضا سابقا لأوانه في عدد القوات التركية في الجزيرة.

كذلك، فإن ادعاء "تشريد الأشخاص ورفض السماح بعودة المشردين" هو ادعاء غير واقع على الاطلاق. فعلى الرغم من صحة تشرد العديد من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين نتيجة للانقلاب القبرصي اليوناني وما ترتب عليه نتيجة للخوف، فلا يقل عن ذلك صحة أن مسألة المشردين قد تم تسويتها بموجب اتفاق تبادل السكان، الذي تم التوصل إليه بين الجانبين خلال الجولة الثالثة من المحادثات المشتركة بين الجاليتين، والتي عقدت في فيينا خلال الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥، حيث اتفق الجانبان على إعادة تجميع السكان، بصورة طوعية، كل في إقليمه، أي أن يتجمع القبارصة الأتراك في الشمال والقبارصة اليونانيون في الجنوب. وتعلمون سعادتكم تماما أن عملية إعادة التجميع الطوعية هذه للسكان قد نفذت تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص.

وليس هناك من سند لما يسمى "الطرد القسري" للقبارصة اليونانيين من الشمال، كما تدعي الادارة القبرصية اليونانية. فكل القبارصة اليونانيين الذين يتقدمون بطلبات للانتقال الدائم إلى الجنوب تجرى لهم مقابلة شخصية من جانب قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، وذلك من أجل التحقق من أن الانتقال طوعي (انظر تقارير الأمم المتحدة المستشهد بها فيما يلي).

كما يدعى، في الوثيقة المذكورة، أن القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في الشمال يُمنعون من استشارة الأطباء ومن الالتحاق بالمؤسسات التعليمية.

والواقع أن هناك عددا كافيا من المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة بجمهورية شمال قبرص التركية. وتقدم هذه المراكز خدماتها إلى السكان المحليين (أي القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين والموارنة) في منطقتي كارباس وجيرنه. أما المراكـــز الصحية المحلية في شبه جزيرة كارباس فتقع في ديبكارباس وييني ايرينكوي. وفي الحالات التي تعجز فيها هذه المراكز الطبية عن تقديم العلاج الطبي اللازم، يحول المرضي إلى مستشفى غازي ماغوسا الحكومية للعلاج. أما القبارصة اليونانيون فيمكن أن ينقلوا، بناء على طلبهم، إلى الجانب القبرصي اليوناني. كذلك، فإن الموارنة الذين يعيشون في كوروغام وأوجان وكارباس يحصلون على الخدمات الطبية التي تقدم في مناطق تيبيباشي ولابتا وجيرنه المجاورة.

وفيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية، تقوم ثلاث مدارس إبتدائية قبرصية يونانية في كارباس بتوفير التعليم لحوالي ٤٠ تلميذا، حيث تحصل على الكتب المدرسية من الجانب القبرصي اليوناني.

وعلاوة على ذلك، فإن القبارصة اليونانيين في كارباس يحضرون القداسات الدينية دون عوائق ويكسبون عيشهم بهدوء في ظل سيادة القانون القائمة في جمهورية شمال قبرص التركية.

وفيما يتعلق بما يطلق عليه "القبارصة اليونانيون المطوقون"، فإن عدم التقيد المزعوم ببعض أحكام أو فقرات اتفاق فيينا هو أيضا محض افتراء، إذ يتناقض مع الحقائق السائدة المدونة في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة. وكما سيتضح بجلاء من المقتطفات التالية المختارة بصورة عشوائية من تقارير شتى مقدمة من الأمين العام الى مجلس الأمن، فإن الجانب القبرصي التركي قد دأب دائما على التقيد بأحكام هذا الاتفاق:

"تتماثل الرعاية الطبية المتاحة للقبارصة اليونانيين في الشمال مع الرعاية المقدمة للقبارضة الأتراك في المنطقة نفسها من حيث الجودة. ويجوز للقبارصة اليونانيين الحصول على إذن للقيام بزيارات مؤقتة الى الجنوب للحصول على العلاج الطبي" (S/12723 المؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٧٨، الفقرة ٢٨).

"كما أشير في تقريري الأخير، يبدو أنه لا توجد أية قيود على حرية العبادة في الشمال حيثما توفرت خدمات القساوسة" (S/12723 المؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٧٨، الفقرة ٣٢).

"وهناك مدرستان ابتدائيتان للقبارصة اليونانيين تعملان في الشمال. وتوجد كلتاهما في منطقة كارباس: واحدة في آيا تراييس والأخرى في ريزوكرباسو ..." (S/12723 المؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٧٨، الفقرة ٢٩).

"ما زالت تتوفر لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص إمكانية الوصول الى مساكن القبارصة اليونانيين في الشمال. وما زالت تتوفر للضباط الذين يقومون بزيارات للاتصال من أجل أداء مهام إنسانية، فرصة التحدث الى القبارصة اليونانيين هناك في سرية" (S/12946 المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الفقرة ١٥).

"لم يبلغ أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض عن وجود أية قيود على حرية العبادة في الشمال" (S/13369 المؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٧٩، الفقرة ٣٤).

"حدثت ١٨ عملية انتقال دائم للقبارصة اليونانيين من الشمال الى الجنوب أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وأغلبية من شملتهم هذه العمليات هم من كبار السن الذين انتقلوا ليعيشوا مع أقاربهم في الجنوب. ... وتواصل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص التحقق من أن جميع عمليات الانتقال تتم طوعا" (S/16596 المؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩٤، الفقرة ٣٠).

"أدت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص مهامها الإنسانية للقبارصة اليونانيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة، ومعظمهم في شبه جزيرة كارباس، ويبلغ عددهم الآن ٦١١ شخصا. ووزعت القوة ٤٠٣ أطنان من المواد الغذائية والإمدادات الأخرى التي وفرتها [الإدارة القبرصية اليونانية] وجمعية الصليب الأحمر القبرصية. كما وزعت عليهم استحقاقات الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية. وأجرى أفراد القوة مقابلات سرية مع قبارصة يونانيين تقدموا بطلبات للانتقال بصورة دائمة الى الجزء الجنوبي من الجزيرة، وذلك للتحقق من أن هذا الانتقال يتم طوعيا. وساعدت القوة مرة أخرى في الترتيب لقيام تلاميذ مدارس الجنوب بزيارة أسرهم في كارباس" (S/21010 المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الفقرة ٢٢).

"قدمت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص خدمات طبية طارئة، بما في ذلك الإجلاء الطبي، لأفراد من الطائفتين. كما نفذت ترتيبات لتوزيع الرسائل البريدية ورسائل الصليب الأحمر عبر الخطوط الفاصلة" (S/21010 المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الفقرة ٢٥).

"وواصلت القوة إجراء مقابلات مع القبارصة اليونانيين الذين تقدموا بطلبات من أجل "النقل الدائم" الى الجزء الجنوبي من الجزيرة، وذلك بغية التحقق من أن النقل طوعي. ... وسهلت القوة أيضا ٧٩٥ زيارة قام بها قبارصة يونانيون من كارباس الى الجزء الجنوبي من الجزيرة" (S/25912 المؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الفقرة ٢٨).

"تقوم سيارات الإسعاف التركية القبرصية الآن، مصحوبة بالشرطة المدنية التابعة للقوة ومزودة بلوحات ترخيص مؤقتة، بعبور المنطقة العازلة بصورة مباشرة من نقطة المنشأ في الجزء الشمالي من الجزيرة الى المستشفيات في الجزء الجنوبي منها والعودة. واستفادت الطائفتان كلتاهما من هذا الإجراء الجديد. وجرت لغاية الآن ١٤ عملية إجلاء طبي لمرضى من القبارصة اليونانيين و ٦ عمليات إجلاء طبي لمرضى من القبارصة الأتراك" (S/1994/680 المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الفقرة ٣٣ (أ)).

"... وقد ظلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص تزودهم بالمساندة الإنسانية، ناقلة إليهم المواد الغذائية والإمدادات الأخرى المقدمة من [الإدارة القبرصية اليونانية]" (S/1994/680 المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الفقرة ٣٤).

"وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص إجراء مقابلات مع القبارصة اليونانيين الذين طلبوا "النقل الدائم" الى الجزء الجنوبي من الجزيرة، بغية التحقق من كون الانتقال طوعيا. وقد حدثت عمليتا نقل من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونقل ٣ قبارصة أتراك بصورة دائمة من الجنوب الى الشمال. كما سهلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص ٤٨٦ زيارة قام بها قبارصة يونانيون من شبه جزيرة كارباس للجزء الجنوبي من الجزيرة" (S/1994/680 المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الفقرة ٣٦).

وتشهد المقتطفات الواردة أعلاه المأخوذة من التقارير ذات الصلة للأمم المتحدة على ظروف معيشة القبارصة اليونانيين في الشمال كما تشهد على ما يتمتعون به من حرية الحركة والتعليم والعبادة.

وإدعاء "مواصلة الاستعمار من جانب تركيا عن طريق جلب مستوطنين من البر الرئيس التركي" هو إدعاء عار من الصحة تماما ولا هدف له إلا تشويه الحقائق. وحقيقي أن عددا محدودا من العمال المهاجرين قد وصلوا من تركيا وأيضا من بلدان أخرى، كتدبير ضروري لمواجهة نقص العمال بعد عام ١٩٧٤. ووفقا للتشريع ذي الصلة في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، الذي يتطابق في الواقع مع التشريع القائم في جنوب قبرص، فقد منح بعض هؤلاء الأشخاص الجنسية بعد إقامتهم لمدة خمس سنوات. وليست هناك حاجة الى التشديد على أن هجرة اليد العاملة والهجرة عموما هي من الظواهر الدولية التي تؤثر في جميع البلدان، بما في ذلك شمال قبرص. ومن المهم أيضا أن يلاحظ أن عدد الأشخاص الذين استوطنوا في الشمال منذ عام ١٩٧٤، وفقا للتشريع ذي الصلة للجمهورية التركية لقبرص الشمالية، لا يقارب بأي حال الآلاف الذين جاءوا من البر الرئيسي لليونان واستوطنوا في قبرص على مر السنين منذ عام ١٩٦٣، والآلاف من المهاجرين الذين جاءوا أساسا من بلدان الشرق الأوسط الى جنوب قبرص منذ عام ١٩٧٤. والعدد المزعوم لـ "المستوطنين" الذي ورد في التقرير وهو ٠٠٠ ٨٠، هو رقم مبالغ فيه كثيرا، ومما يدعم ذلك أيضا أن الاقتصاد القبرصي التركي لا يمكنه بأي حال إعالة مثل هذا العدد.

وبالنظر الى ما تقدم، فإن القبارصة اليونانيين ليسوا في وضع يسمح لهم بالشكوى بشأن مسائل حقوق الإنسان في قبرص. فالإدارة القبرصية اليونانية هي التي انتهكت أبسط حقوق الإنسان للقبارصة الأتراك ومبادئ حكم القانون الدولي. واليوم يتمتع القبارصة الأتراك بحقوق الإنسان بعيدا عن هيمنة القبارصة اليونانيين وترويعهم. ويتمتع جميع الأشخاص المقيمين في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بهذه الحقوق والحريات بصرف النظر عن أصلهم أو عقيدتهم.

(توقيع) أتاي أ. راسيت
وزير الخارجية والدفاع